

الحِكمة بين التعريفات المؤسسية والأكاديمية: تعدّد في الدلالات وتشابك في المضامين

Governance between institutional and academic definitions: plurality of semantics and overlapping of contents

عادل مبرك*

Adel Mabrak

جامعة الوادي – الجزائر

University of Eloued-Algeria-

Mabrak-adel@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام

Submission date

15/06/2024

خالد بقاص

Khaled Beggas

جامعة الوادي – الجزائر

University of Eloued-Algeria-

beggaskhaled.85@gmail.com

تاريخ النشر

Publication date

01/10/2024

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

21/09/2024

ملخص:

أدت جاذبية الحِكمة في الأوساط المؤسسية والأكاديمية إلى تعدّد دلالي لم يعد يتوافق فقط مع ابتكارٍ دلالي ولا حتى إثراء للعمل العام مع ما يمكن وصفه بأنّه تكيّف تدريجي، ولكنه تحوّل كلي (في النموذج). ومثلما يُعد هذا التعدد الدلالي مصدرَ ثراءٍ للحِكمة في ظل الوفرة التي تحيط بتعريف الحِكمة، فإنّه قد يُؤلّد غموضًا يجعل منها ضحيةً لنجاحها في ظل صعوبة إيجاد تعريفٍ موحد لها؛ وهو الموقف الذي حاولنا استجلاءه من خلال هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الحِكمة. العمل العام. المجال العام. الشرعية. الفعالية.

Abstract:

The attractiveness of governance in institutional and academic circles has led to a semantic plurality that no longer corresponds merely to a semantic innovation, nor even to an enrichment of public action, with what can be described as a gradual adaptation, but rather a complete shift (in the paradigm). Just as this semantic plurality is a source of richness for governance in light of the abundance surrounding the definition of governance, it may create ambiguity that makes it a victim of its success in light of the difficulty of finding a unified definition for it. This is the position that we tried to clarify through this article.

keywords: governance-public action-public space-legitimacy-effectiveness.

* المؤلف المراسل

مقدمة

الحِكمة¹ (Governance) هي لغزٌ مفاهيمي² (Conceptual riddle)؛ فبقدر ما يُعرف هذا المفهوم رواجًا الآن، إلا أنه موعّلٌ في القَدَم³. وفيما يعتقد البعض أنّ الحِكمة مفهومٌ غير سياسي (Apolitical)، يوضح البعض الآخر كيف تساعد هذه الأخيرة في إعادة إدخال السلطة والسياسة في التحليل الاقتصادي⁴. ولأنّها من المفاهيم المهاجرة التي لا تحسن السفر بين اللغات، تمّ توطينها في حقل السياسة كمفهومٍ متعدد المعاني (Polysemic) يتعذر فهمه بمنأى عن فهم التوجّات الاستمولوجية (Epistemological undulations) والتشابك بين الأنماط المعرفية والإيديولوجيات السائدة، فعادّةً ما تتأدّج الباراديغمات (Paradigms) بمجرد تحوّلها إلى المجال العام، في حين يحاول الخطاب السياسي الاصطباغ بنوع من العلمية. وهو ما دفع البعض إلى تشبيه الحِكمة بكلمة تعويذة (Word-talisman) مزينة بكلّ التخيّلات المرتبطة بالعمل العام أو Bibendum⁵ تُلقى عليه جميع الانتقادات المحتملة للنظام بصرف النظر عن طبيعته⁶. وفي سياقٍ ذي صلة، يرى J-P Gaudin⁷ بأنّ "الحِكمة في جميع أنحاء العالم أصبحت Mot-valise تستخدمها القوى الاقتصادية والاجتماعية في جميع المناسبات دون أن ننسى وسائل الإعلام"⁸. ومع ذلك، يجب وضع هذه الملاحظات في منظورها الصحيح من خلال التذكير بأنّ هذه الوفرة التي تحيط بالحِكمة هي أيضًا أحد أسباب الاهتمام بالمفهوم⁹. يذهب البعض إلى التأكيد بأنّ الحِكمة ليست مجرد مصطلح (Jargon)، بل مفهومٌ متماسك يؤدي عملاً مفيداً يستجيب للتغيرات الإمبريقية (Empirical changes) في كيفية حكم الدولة ويعكس أيضًا التغيرات في الفهم النظري لدور البيروقراطية والتنظيم، الأمر الذي قد يعطي تفسيراً لانتشار¹⁰ (Ubiquity) الحِكمة في كل مكان، ليس كمفهومٍ محايدٍ (Neutral) فحسب، بل عادةً ما تقتزن بها مجموعة من الصفات المعيارية (Normative)؛ فإذا كان من المعقول أن نميز بين المجالات المكانية (Spatial) لتطبيق الحِكمة (المحلية، الحضرية، الأوروبية، العالمية وما إلى ذلك)، فمن الصعب التمييز بين مختلف المفاهيم المستخدمة الأخرى كالحِكمة (التفاعلية¹¹، النظامية¹²، التعاونية¹³،... إلخ). وهو نفس الخلط الذي حدث مع مصطلحاتٍ أخرى كالتمية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية الانسانية،... إلخ. ورغم مرونتها¹⁴ (Elasticity)، استحالَت الحِكمة إلى مفهومٍ غير قابلٍ للانتقاد (Uncritical) لمجرد كونها تحمل دلالات إيجابية كالإصلاح (Reform)، بل وغير قابلٍ للتعريف ((Indefinable رغم سيطرتها على الأجندة البحثية لكثيرٍ من المجتمعات البحثية¹⁵، وفي ظل صعوبة إيجاد تعريفٍ موحدٍ لها، تنوعت التعريفات التي أعطيت للحِكمة بين التعريفات

المؤسسية (Institutional definitions) والتعريفات الأكاديمية (Academic definitions) حسب تصنيف¹⁶ Martin Doornbos..

في ضوء ما سبق، سنحاول معالجة الإشكالية الآتية: هل في تعدد دلالات الحكامة مصدرًا لثراء أم غموض مفاهيمي؟
أولاً. التعريفات المؤسسية للحكامة:

مثل العديد من الأفكار الكبيرة الأخرى التي دخلت الساحة الدولية، تتعامل البعض مع الحكامة على أنها إشارة مهمة لتحول جديد (New shift) في التفكير، وتعامل معها البعض الآخر على أنها مجرد مصطلح رائج (Fashionable) آخر، يحركه المانحون الدوليون ويجب التعامل معه بحذر والنظر إليه بعين الريبة.

1. الحكامة من منظور البنك العالمي:

مع مطلع الثمانينيات، تم إعادة اكتشاف الحكامة لتغطي مشروع إعادة تعريف مكانة ودور الدولة بإلهام نيوليبرالي وبدعم من المؤسسات المالية الدولية¹⁷ وعلى رأسها البنك الدولي. لذلك يتم تفسير الحكامة بشكل نقدي على أنها عنصر آخر في الخطاب النيوليبرالي العالمي المهيمن، وما هي إلا وسيلة عالمية لتحقيق الاستدامة السياسية للسياسات الليبرالية الجديدة¹⁸.

جاءت بداية طرح مفهوم الحكامة في أدبيات البنك الدولي مرتبطة بمحاولة تشخيص الأزمة الاقتصادية في إفريقيا؛ ففي العام 1989، أصدر خبراء البنك الدولي تقريرًا عن الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حمل عنوان: إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام (Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth). اعتبروا فيه أن الأزمة في إفريقيا هي أزمة حكمة (Crisis of Governance). حيث أكد Landell-Mil و Serageldin¹⁹ وهما اثنين (02) من كبار مسؤولي البنك الدولي ممن عملوا على هذا التقرير - بأن هيمنة الاقتصاد الكمي (Quantitative Economics) على نقاش التنمية في الماضي أدّى إلى إهمال القضايا الحاسمة للاقتصاد السياسي (Political Economics) ودور المؤسسات (Institutions)، وأشارا إلى مفهوم الحكامة كعلاقة بين متغيّري السلطة (Power) والإدارة (Management) بحيث يتم استخدام الأول لغرض الأخير "ممارسة السلطة السياسية للبلد من أجل التنمية"²⁰. حدد البنك الدولي ثلاثة (03) جوانب مختلفة للحكامة²¹: (01) شكل النظام السياسي؛ (02) العملية التي من خلالها تُمارس السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية

والاجتماعية للبلد من أجل التنمية؛ و(03) قدرة الحكومات على تصميم، صياغة وتنفيذ السياسات والوظائف.

في وقتٍ لاحق من عام 1992، أصدر البنك الدولي تقريره حول الحِكمة والتنمية (Governance and Development) في معرض تقييم سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات ذات الصلة بإدارة القطاع العام، تمّ من خلاله التأكيد على مفهوم البيئة التمكينية (Enabling environment). يشير التقرير إلى أنّ اهتمام البنك الدولي بالحِكمة ينبع من حرصه على ضمان جدوى المشاريع التي يُموّلها، ليخلص إلى أنّ التنمية المستدامة تفترض وجود إطار شفاف وموثوق من القواعد والمؤسسات لتسيير الشؤون العامة والخاصة²²، لذلك جاء مفهوم الحِكمة مرادفًا للإدارة السليمة للتنمية²³ (Sound development management) والجودة الشاملة للحكم²⁴ (Overall quality of government). وفي ذات التقرير دائماً، يشير البنك الدولي إلى أنّه يمكن التعرّف على الحِكمة السيئة (Poor governance) بسهولة من خلال تشخيص بعض أعراضها الرئيسة²⁵:

(01) عدم الفصل بشكلٍ واضح بين ما هو عام وما هو خاص، وبالتالي، الميل إلى تحويل الموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة؛

(02) عدم وضع إطار يمكن التنبؤ به من القانون والسلوك الحكومي الذي يُفضي إلى التنمية أو التعسف في تطبيق القواعد والقوانين؛

(03) القواعد واللوائح ومتطلبات الترخيص المفرطة وما إلى ذلك، مما يعيق عمل الأسواق ويشجع على البحث عن الرّبع؛

(04) تعارض الأولويات مع التنمية، ما من شأنه أن يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد؛

(05) الإفراط في اتخاذ القرارات على أسس ضيقة أو غير شفافة.

عامين (02) بعد ذلك، أصدر البنك العالمي تقريرًا بعنوان الحِكمة: تجربة البنك الدولي

(Governance: The World Bank's Experience) يعكس نهجًا سياسيًا ثابتًا مصممًا على تقوية نقاط الضعف المؤسسية في البيئة التمكينية، مع إضافة بُعد المجتمع المدني بطريقة أكثر وضوحًا من خلال الإشارة إلى "مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة"²⁶. هذه الإشارة، وإن مثلت نقطة تحوّل مهمة في خطاب البنك، لكنّها لا تزال تُشكّل تفسيرًا ضيقًا لمشاركة المجتمع المدني.

في تقريره حول التنمية العالمية (WDR) الصادر العام 1997 تحت عنوان: الدولة في عالم متغير (The State in a Changing World)، مرّ استخدام البنك العالمي لمصطلح الحِكمة خافتاً (More silent). وفيما حافظ البنك العالمي على اتجاه مركزية الدولة في الحِكمة، عارض البنك صراحةً الاتجاه الذي يدعوا إلى تحوُّلٍ مقرَّر (Decided shift) في العلاقات بين الدولة والسوق نحو اقتصاد السوق (Market economy) باعتباره ضرورةً تتطلب وجود دولة الحد الأدنى²⁷ (A Minimalist state). وفي سبتمبر 1997، أصدر البنك الدولي تقريراً هاماً آخر، بعنوان: مساعدة البلدان على مكافحة الفساد (Countries Combat Corruption Helping)، تمّ فيه التّظر إلى الفساد كأولوية على أجندة الحِكمة²⁸. إنّ أهمية ربط أوجه القصور الاقتصادية لبلدٍ ما بممارسات الفساد معترفٌ بها وتقع ضمن اختصاص البنك الدولي، ومع ذلك، ستفتح هذه المقاربة أمام البنك المزيد من الانتقادات حول استخدامه للحِكمة باعتبارها هيمنة. في العام 2007، وفي استراتيجيةٍ محيّنة للحِكمة ومكافحة الفساد، احتفظ البنك الدولي بتعريفه للحِكمة دون تغييرٍ تقريباً، مع تعريف الحِكمة بأنّها "الطريقة التي يكتسب بها المسؤولون والمؤسسات العامة السلطة ويمارسونها لتشكيل السياسة العامة وتقديم السلع والخدمات العامة"²⁹.

في تقريره للعام 2017 حول التنمية في العالم بعنوان الحوكمة والقانون (Governance and the law)، أقر البنك العالمي بأنّ السياسات الجيدة غالباً ما يصعب تقديمها وتنفيذها لأنّ بعض الفئات في المجتمع المستفيدة من الوضع الراهن قد تكون قوية بما يكفي لمقاومة الإصلاحات اللازمة لكسر التوازن السياسي. وبالتالي فإنّ الإصلاحات الناجحة لا تقتصر على أفضل الممارسات فحسب؛ بل تتطلب أيضاً اعتماد وتعديل الأشكال المؤسسية على نحوٍ يحل مشاكل العمل الجماعي التي تقف في طريق متابعة المزيد من التنمية.

بعد مرور أكثر من سبعين (70) عاماً على انعقاد مؤتمر Bretton Woods الذي أنشأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لا يزال المجتمع الدولي يدرك أنّ تعزيز التنمية المستدامة يتطلب التعامل بجدية مع المحددات الأساسية المرتبطة بالحِكمة. وسوف يتطلب التقدم في المستقبل أطراً وأدوات تحليلية جديدة. تُلخّص المبادئ التوجيهية الموضحة في الجدول (1) المناقشة الواردة في هذا التقرير حول التفكير في الإصلاح³⁰.

الجدول (1): ثلاثة (03) مبادئ لإعادة التفكير في الحِكمة من أجل التنمية

المقاربة التقليدية	مبادئ إعادة التفكير في الحِكمة من أجل التنمية
--------------------	---

الاستثمار في تصميم الشكل (Form) لا تفكر في شكل المؤسسات فحسب، بل في الصحيح للمؤسسات.	وظائفها (Functions) أيضًا.
بناء قدرة (Capacity) المؤسسات على تنفيذ السياسات.	لا ينبغي لنا أن نفكر في بناء القدرة فحسب، بل وأيضًا في لا تماثل/تفاوت القوى (Power asymetries)
التركيز على تعزيز سيادة القانون (Rule of law) لضمان تطبيق تلك السياسات والقواعد بشكل غير شخصي.	لا ينبغي التفكير في سيادة القانون فحسب، بل في دور القانون (Role of law) أيضًا.

المصدر: البنك العالمي، تقرير التنمية العالمي (WDR) 2017 الحوكمة والقانون، ص.4.

2. الحِكمة من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

في وثيقته للسياسة العامة (Policy document) لعام 1997 الموسومة بـ الحِكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة (Governance for sustainable human development)، استبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعريفه للحِكمة بالتأكيد على أنّ الحِكمة والتنمية البشرية لا يتجزآن، قبل أن يعرف الحِكمة على أنّها "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلد على جميع المستويات. تتألف الحِكمة من الآليات والعمليات والمؤسسات المعقدة التي يُعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم ويتوسطون في خلافاتهم ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم القانونية"³¹. ويخلص UNDP إلى أنّ للحِكمة ثلاث (03) أرجل، هي: (01) الحِكمة الاقتصادية، وتشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها مع الاقتصادات الأخرى، ومن الواضح أنّ لها آثارًا كبيرة على الإنصاف، الفقر ونوعية الحياة؛ (02) الحِكمة السياسية، وهي عملية صنع القرار لصياغة السياسة؛ (03) الحِكمة الإدارية، وهي نظام تنفيذ السياسة. يُشير هذا التعريف إلى الإجراءات (Procedures)، ويضيف بُعدًا آخر للحِكمة يتمثل في إدارة الخلافات عن طريق الوساطة (Mediation).

3. الحِكمة من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

حسب OECD، يُشير مفهوم الحِكمة إلى "استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة في المجتمع فيما يتعلق بإدارة موارده من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يشمل هذا

التعريف الواسع دور السلطات العامة في تهيئة البيئة التي يعمل فيها المتعاملون الاقتصاديون وفي تحديد توزيع المنافع فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم³².

4. الحِكمة من منظور بنك التنمية الآسيوي:

في وثيقة السياسة العامة التي صدرت في أكتوبر 1995 بعنوان: الحِكمة: الإدارة السليمة للتنمية (Governance: Sound Development Management)، يرى بنك التنمية الآسيوي (AsDB) بأن مصطلح الحِكمة يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. لذلك، فإنه من بين التعريفات العديدة الموجودة للحِكمة، يبدو أن التعريف الأكثر ملاءمة من وجهة نظر البنك هو "الطريقة التي تُمارَس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المخصصة للتنمية". بهذا المعنى، فإن مفهوم الحِكمة معني بشكل مباشر بإدارة عملية التنمية، وتشمل القطاعين العام والخاص. إذن، تتعلق الحِكمة بالبيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها المواطنون فيما بينهم ومع الهيئات الحكومية³³.

5. الحِكمة من منظور البنك الإفريقي للتنمية:

جاء في مشروع وثيقة السياسة العامة الصادر عن البنك الإفريقي للتنمية (AfDB) في أبريل 1999 أن للعولمة آثاراً عميقة على الحِكمة، بما في ذلك تآكل سيادة الدولة والعولمة المتزايدة للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبالتالي، لا يمكن اعتبار الحِكمة نظاماً مغلقاً. وهنا يبرز دور الدولة في إيجاد توازن بين الاستفادة من العولمة وتوفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية آمنة ومستقرة. في ضوء هذه الخلفية، يمكن تعريف الحِكمة بشكل أكثر ملاءمة على أنها "عملية تشير إلى الطريقة التي تُمارَس بها السلطة في إدارة شؤون الأمة وعلاقاتها مع الأمم الأخرى"³⁴.

6. الحِكمة من منظور اتفاقية كوتونو:

جاء في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من اتفاقية كوتونو³⁵ (Cotonou agreement) "في سياق بيئة سياسية ومؤسسية تدعم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون؛ فإن الحِكمة هي إدارة شفافة ومسؤولة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لأغراض التنمية العادلة والمستدامة"³⁶.

7. الحِكمة من منظور المفوضية الأوروبية:

تقدّم المفوضية الأوروبية (EC)، من جانبها، تعريفاً يتكيف مع سياق التنمية الأوروبية، ولكنه يُقدم إمكانيةً معينة لتعميم استخدامه. بالنسبة لهذه المؤسسة، يشير مفهوم الحِكمة إلى

"القواعد والعمليات والسلوكيات التي تؤثر على ممارسة السلطات على المستوى الأوروبي، لا سيما من وجهة نظر الانفتاح والمشاركة والمساءلة والكفاءة والاتساق"³⁷. يقدم هذا التعريف العناصر التي ستصبح مركزية للعديد من المؤلفين، وهي مفاهيم القواعد والعمليات والسلوكيات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فكرة المشاركة حاضرة في هذا التعريف ومرتبطة بمفهوم المساءلة.

8. الحِكمة من منظور الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

تقترح الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) تعريفًا يشمل مفاهيم مختلفة تأتي لتؤكد على مكونات معينة للحِكمة "تشمل الحِكمة القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي يحاول الأفراد والمنظمات من خلالها تحقيق الأهداف المشتركة واتخاذ القرارات وتأسيس السلطة والشرعية وممارسة القوة". يتم في هذا التعريف دمج فكرة القيم (Values) مع القواعد والعمليات وربط مفاهيم الشرعية (Legitimacy) والسلطة (Authority) بمفهوم ممارسة القوة (Power)³⁸.

9. الحِكمة من منظور لجنة الحوكمة العالمية:

حسب لجنة الحِكمة العالمية (Commission on Global Governance)، التي أنشأها W. Brandt في العام 1992، تشير الحِكمة إلى "مجموع الطرائق المختلفة التي يُدير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة. إنها عملية مستمرة من التعاون والتوفيق بين المصالح المتنوعة والمتضاربة. وهي تشمل المؤسسات الرسمية والأنظمة ذات الصلاحيات التنفيذية، فضلاً عن الترتيبات غير الرسمية التي اتفق عليها الأشخاص والمؤسسات أو التي يرون أنّها في مصلحتهم"³⁹.

ثانياً. التعريفات الأكاديمية للحِكمة:

تندرج تعريفات الباحثين للحِكمة في عمومها ضمن ثلاث (03) فئات، وهي⁴⁰:

(01) فئة اعتبرت الحِكمة إطاراً للتنسيق على غرار الأطر الأخرى كالسوق (Market)، الهراركية (Hierarchy)، أنظمة المواطنة (Citizenship regimes)، التعددية (Pluralism)، الجمعيات (Associations)، الكوربوراتية (Corporatism)، النظام السياسي (Political order)، ولم تظهر سوى لتغطي نقائص هذه الأطر وإثرائها دون أن تغير من جوهر العمل العام (Public action) شيئاً.

(02) فئة اعتبرت الحِكمة طريقةً جديدة لاتخاذ القرارات السياسية بشكلٍ مختلف جذرياً، وتشكل تحولاً نموذجياً (Paradigm shift) في كيفية إدارة شؤون الدولة والمجتمع. والذي يتوافق مع تشوه الحدود بين المجالين العام والخاص (مع تقاسمها للمهام والمسؤوليات) والتخفيف من ظاهرة التسلسل الهرمي واعتبار الدولة ليست أكثر من فاعلٍ ذو امتيازٍ معترفٍ به من بين فواعلٍ أخرى. من هذا المنظور، فإنّ ظهور عمليات الحِكمة لم يعد يتوافق فقط مع ابتكارٍ دلالي (Semantic innovation) ولا حتى إثراءً للعمل العام مع ما يمكن وصفه بأنّه تكيّف تدريجي (Incremental adaptation) ولكنه تحولٌ كلي (Total shift). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ التعريفات التي اعتمدها المؤسسات المتعددة الأطراف، مهما كانت مختلفة، هي أقرب ما تكون إلى هذا المنظور الثاني منه إلى الأول.

(03) أما البعض الآخر، فقد تبنى مفهوم الحكم السليم (Sound Governance) باعتباره أقل تحيزاً ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات المحلية التي قد تتعارض مع ما تريد القوى العالمية نشره، وهو مفهومٌ قديم يعود إلى الإمبراطورية الفارسية العالمية الأولى (The first world state empire of Persia) للدلالة على نظامٍ إداري عالي الكفاءة والفعالية⁴¹.

1. تعريف قاموس New Webster الدولي:

يُجَدِّد قاموس New Webster الدولي مصطلح الحِكمة بنفس الطريقة التي يستخدمها الصحفيون من New York Times أو The Economist "الفعل، الطريقة، السلطة التنفيذية، سلطة الحكومة، الحكومة، حالة الحكم أو طريقة الحكم أو الضبط"⁴².

2. تعريف Alain BEITONE:

في قاموسه للاقتصاد، يُعرِّف Beitone مفهوم الحِكمة بالاستناد إلى تعريف المفوض الأوروبي P. Lamy بأنّها "مجموعة المعاملات التي يتم من خلالها تطوير القواعد الجماعية وتحديدّها وإضافة الشرعية عليها وتنفيذها ومراقبتها"⁴³.

3. تعريف Guy HERMET:

يرى Hermet في قاموسه لعلم السياسة أنّ الحِكمة "تحدد جميع الإجراءات المؤسسية وعلاقات القوة وأنماط الإدارة العامة أو الخاصة، الرسمية وغير الرسمية، التي تحكم بشكلٍ خاص العمل السياسي الحقيقي"⁴⁴. وعليه، تُشكل المستويات الرسمية (Formal) وغير الرسمية (Informal)، العامة (Public) والخاصة (Private)، جزءاً لا يتجزأ من الحِكمة.

4. تعريف Moreau Defarges:

يقدّم Defarges مقارنةً جيوبوليتيكيةً يتم فيها تعريف الحِكمة بشكل خاص من خلال السياق الذي نشأت فيه "الحِكمة" (Governance) مثل العولمة (Globalisation) والعالمية (Mondialisation)، مفاهيم تعود إلى حقبة التسعينيات، وتُمثّل أنماطًا جديدة لإدارة المجتمعات والعلاقات الدولية. تنطوي الحِكمة على مفاوضات (Negotiation) دائمة، في إطار المساواة (Equality) بين اللاعبين (Actors) الرئيسيين في النظام: الدول (States)، المنظمات (Organizations) والشركات (Companies) [...] مع الحِكمة، يصبح المجال الاجتماعي (Social field) ساحة لعب. فالسلطة (Authority) في ممارستها للسلطة (Power)، وبدلاً من أن تملّي أولوياتها، تكتفي بالتنظيم (Organization) والتحكيم (Arbitration)..."⁴⁵.

5. تعريف James. N, Rosenau:

على الرغم من أنّ Rosenau يركّز على ديناميكيات النظام الدولي، إلا أنّ عدساته التحليلية ترى أنّ الحِكمة تشير إلى "آليات توجيه (Steering) الأنظمة الاجتماعية نحو أهدافها". إذن، نحن بحاجة على المستوى الوطني إلى وضع تصور للحِكمة يشمل الجهاز الحكومي الرسمي، ولكن يتجاوزه أيضًا. على هذا النحو؛ فإنّ الوكالة (Agency) من الأهمية بما كان⁴⁶.

6. تعريف Daniel Kaufmann, Aart Kraay & Massimo Mastruzzi:

يُعرّف Kaufmann، Kraay و Mastruzzi الحِكمة على نطاقٍ واسع بأنّها "التقاليد والمؤسسات التي تُنَازس بواسطتها السلطة في بلدٍ ما. ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكلٍ فعال واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم"⁴⁷.

7. تعريف Morten Bøas:

حسب Bøas، قام البنك الدولي بتقديم تعريفٍ إجرائيٍّ للحكم السيئ (Bad governance) باعتباره "شخصنة السلطة، غياب حقوق الإنسان، الفساد المستشري، الحكومات غير المنتخبة وغير الخاضعة للمساءلة [...]، وعليه؛ يجب أن يكون الحكم الرشيد (Good governance) هو العكس الطبيعي"⁴⁸.

8. تعريف Francis Fukuyama:

يُعرّف Fukuyama الحِكمة على أنّها "قدرة الحكومة على وضع القواعد وإنفاذها وتقديم الخدمات، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحكومة ديمقراطية أم لا"⁴⁹. يثير هذا التعريف إشكالية

العلاقة بين مفهومي الحِكمة والديمقراطية. في هذا التصور الأولي للمفهوم، تتعلق الحِكمة بالتنفيذ (Implementation) أو ما يقع تقليدياً في نطاق الإدارة العامة (Public Administration).

9. تعريف معهد IRG:

حسب معهد البحث والنقاش حول الحِكمة بفرنسا، فإنّ هذه الأخيرة تتعلق بشكلٍ أساسي بـ "أنماط تنظيم وضبط (Regulation) العيش المشترك (Live together) للمجتمعات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وإنتاج قواعد اللعب المشتركة [...] التي ستكون أكثر شرعية لأنّها بعيدة كل البعد على أن تُفرض من أعلى، بل ستنتج عن عملية تطوير جماعي، تسترشد بالبحث عن الاستجابات (Responses) للتحديات المشتركة وفقاً للقيم الصريحة والمشاركة"⁵⁰.

10. تعريف معهد Tokyo Tech:

تُشير الحِكمة حسب المعهد التكنولوجي بطوكيو إلى "مجموعة القيم، المبادئ، العمليات والمؤسسات التي تُسيّر بواسطتها المجتمعات التنمية وتدير الصراعات بشكلٍ رسمي وغير رسمي، وتضم كلاً من الدولة والمجتمع المدني والإعلام في المستويات المحلية، الوطنية، الجهوية والعالمية"⁵¹.

11. تعريف Patrick LE GALÈS :

يقع منطق التوزيع الأفقي للسلطة في صميم تعريف LE GALÈS للحِكمة في موسوعة السياسات العامة (Dictionnaire des politiques Publiques) "تشير حِكمة التسعينيات إلى عملية التنسيق (Coordination) بين الفاعلين (Actors) والفئات الاجتماعية والمؤسسات بهدف تحقيق الأهداف المحددة ومناقشتها بشكلٍ جماعي"⁵².

13. تعريف Jan Kooiman:

يُعرّف Kooiman الحِكمة باعتبارها "عقدٌ اجتماعي جديد يقوم على شراكةٍ ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم"⁵³.

14. تعريف R.A.W. Rhodes:

الحِكمة حسب Rhodes مصطلح شائع ولكنه غير دقيق، إذ يشير إلى "شبكات بين تنظيمية منظمة ذاتيًا، تتميز بالاعتماد المتبادل، تبادل الموارد، قواعد مشتركة للعمل واستقلالية معتبرة عن الدولة"⁵⁴.

15. تعريف Weiss Thomas G:

حسب Weiss، يشير مفهوم الحِكمة إلى "مجموعة مركبة من العمليات والهياكل العامة والخاصة على حدٍ سواء، والتي تضمن استيعاب وتوفيق المصالح المتعارضة والتوصل إلى حلول توفيقية"⁵⁵.

16. تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية:

في عام 1996، حددت مجموعة عمل الحِكمة التابعة للمعهد الدولي للعلوم الإدارية (GWGIAS) الحِكمة بأنها "العملية التي تُمارَس بموجبها عناصرٌ في المجتمع القوة (Power) والسلطة (Authority) وتؤثر وتضع السياسات والقرارات المتعلقة بالحياة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. الحِكمة (Governance) مفهومٌ أوسع نطاقًا من الحكم (Government) الذي تشمل عناصره الرئيسة الدستور والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. تنطوي الحِكمة على التفاعل بين هذه المؤسسات الرسمية وتلك التابعة للمجتمع المدني. ليس للحِكمة دلالةٌ معيارية تلقائية، ومع ذلك، قد تشمل المعايير النموذجية لتقييم الحِكمة في سياقٍ معين درجة الشرعية (Legitimacy) والتمثيل (Representativeness) والمساءلة الشعبية (Popular accountability) والكفاءة (Efficiency) التي تُدار بها الشؤون العامة"⁵⁶.

17. تعريف François-Xavier Merrien:

حسب Merrien، الحِكمة هي "عملية يجتمع فيها مختلف الفاعلين والمؤسسات العامة، يُعبّون مواردَهم، خبراتهم، قدراتهم ومشاريعهم، ويُنشئون تحالفًا جديدًا للعمل على أساس تقاسم المسؤوليات"⁵⁷.

18. تعريف Thiébault و Raangeon، Marcou:

تُشير الحِكمة حسب Thiébault و Raangeon، Marcou إلى "أشكال تفاعلية جديدة للحكم، يشارك فيها الفاعلون الخواص، المنظمات العامة، مجموعات أو جماعات المواطنين، أو جهات فاعلة أخرى، في صياغة السياسة"⁵⁸.
ثالثًا. الحِكمة في الأدبيات العربية:

يمكن التمييز بين نوعين من الأدبيات العربية التي تناولت مفهوم الحكامة، وهما: الكتابات العربية الصادرة عن مؤسسات دولية والكتابات الصادرة عن جهات بحثية عربية.

1. في المصطلح والمغزى:

لعله من اللافت للنظر أن تُشتق من مصدرٍ ثلاثي واحد في اللغة العربية (ح ك م) كلماتٌ متعددة تخص جوانب مختلفة من نسق الحكم بالمعنى الحديث، وتُضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، في الوقت نفسه، جلال العلم والحكمة والعدل. وفقاً للمعجم الوسيط⁵⁹، يُقال: (حَكَم) بالأمر حُكماً: قضى. ويُقال: حَكَمَ له، وحَكَمَ عليه، وحَكَمَ بينهم. و(الحَاكِمُ): من نُصِبَ للحُكْم بين الناس. ج (حُكَّام)؛ وينطوي التنصيب منطقياً على إمكان التنحية، الذي ينطوي بدوره على إمكان مساءلة الحاكم. والحَكَم: من يُختارُ للفصل بين المتنازعين، و(الحكيم): ذو الحكمة. و(الحُكْم): العلم والتفقه. و(الحِكْمَة): معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، ومن معانيها العدل، يُقال: حكمة التشريع. ج (حِكْم). و(المَحْكَمَة): هيئة تتولى الفصل في القضاء ومكان انعقاد هيئة الحكم. و(تَحَكَّمَ): احتكم واستند، ولا ريب أن الاستبداد موجبٌ للعزل. وهكذا، تضم اشتقاقات هذا المصدر الواحد البسيط (ح ك م) كل مفردات نسق الحكم المعاصر تقريباً، وتُقيمه على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة. ويعيننا أن يتضمن هذا الثراء اللغوي مفاهيم التمثيل والمساءلة، وهي كما نفهم جوهر الحكامة.

2. الكتابات العربية الصادرة عن مؤسسات دولية:

لعل أبرز هذه الكتابات، الوثيقة الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعنوان "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"⁶⁰. لقد طرحت هذه الوثيقة مفهوم الحكامة كطلبٍ أساسي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث تعرضت بشكلٍ أساسي لتعريف المفهوم باعتباره "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون بلدٍ ما على كافة المستويات ويشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم". وأشارت الوثيقة إلى أن المفهوم له سمات عديدة: فهو يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية وينطوي على المساءلة، كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف ويعزز سيادة القانون.

كما تناولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) مفهوم الحكامة بالتعريف تحت مسمى الحكم السليم، وذلك باعتباره "مجموع الأساليب التي يدير بها الأفراد

والمؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة"⁶¹. إنّ تحسين الحكم عملية متواصلة يمكن من خلالها التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنوعة باتخاذ إجراءات تعاونية. وتقع ضمن إطار الحكم السليم المؤسسات الرسمية والنظم المكلفة بإفاد الامتثال للقوانين، فضلاً عن الترتيبات غير الرسمية التي يوافق عليها الناس أو يعتبرون أنّها في صالحهم. وتندرج ضمنه جهات فاعلة على المستوى العالمي والمستوى الدولي وعلى مستوى القاعدة الشعبية، ليشمل نموذج الحكم الجديد: الحكم العالمي، الحكم على مستوى الدولة/الحكم الوطني والحكم على مستوى القاعدة الشعبية (أو المجتمع المدني).

فيما تناول تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 هو الآخر مفهوم الحِكمة تحت مسمى الحكم⁶²، والذي يمكن النظر إليه على أنّه "ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم. ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة". والحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما لأفراد المجتمع الأكثر فقراً وتهميشاً"⁶³.

3. الكتابات الصادرة عن جهات بحثية:

تبنت كثير من الكتابات إطارها المفاهيمي من الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإن تميزت عنه في بعض العناصر:

(01) ترجمة المفهوم: تمت ترجمة المفهوم إلى ما يربوا عن عشر (10) ترجمات، على نحو: إدارة الحكم، أسلوب الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الإدارة الرشيدة للحكم، الحاكمية، الحكمانية، الحوكمة، الحِكمة، الحكم الرشيد، الحكم الصالح، الحكم الجيد؛

(02) مؤشرات المفهوم: توافقت كثير من الكتابات العربية على بعض مؤشرات الحِكمة التي وردت في الكتابات الغربية، على غرار⁶⁴: سيادة القانون، التعددية، الشفافية، المحاسبية، العدالة والإنصاف، الكفاءة والفاعلية، الاستجابة، التوافق، الرؤية الاستراتيجية، المساءلة العامة، حقوق الإنسان ومبادئ السوق وآلياته. وإن اختلفت في دعوتها إلى تفهم السياق التاريخي والثقافي والمجتمعي المركب لهذا المفهوم؛

(03) المفهوم من منظور مؤسسي: تناولت مجموعة من الدراسات مفهوم الحِكمة من منظور مؤسسي، مُوظِّفَةً في ذلك مداخل متنوعة: سياسية، اقتصادية وإدارية، مؤكدةً بذلك على مرونة المفهوم وإمكانية تطبيقه على كافة المستويات⁶⁵؛

(04) نَسَب ودوافع طرح المفهوم: كان الاتجاه الغالب هو نسبة المفهوم إلى الهيئات الدولية المانحة وعلى رأسها البنك الدولي، في حين شهدت هذه الأدبيات نوعاً من الجدل حول دوافع الهيئات المانحة لطرحه (المشروطة السياسية)؛

(05) البعد المحلي للحِكمة-اللامركزية: أشارت بعض الدراسات إلى مدى مساهمة اللامركزية في تحقيق الحِكمة على المستوى المحلي، حيث تمثل اللامركزية بما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية إطاراً ملائماً لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنفيذها الذاتية، كما تساهم اللامركزية في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية، والتي أصبح المجال المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إطارها الأنسب⁶⁶.

وبنظرة فاحصة للكتابات الأولى التي اهتمت بموضوع الحِكمة، يمكن تقسيم هذه الكتابات في مجملها إلى مدرستين، وهما:

أ. المدرسة النظرية (Theoretical):

اهتمت بنوعية نظام الحكم الديمقراطي وأسلوب صنع السياسة التي تشتمل على نفس القواعد والقيم الأساسية المألوفة، مثل: سيادة القانون، التعددية السياسية والاجتماعية، التسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة. وبالتالي، فالحِكمة أقرب إلى كونها مجرد صياغة حديثة لمبادئ مستقرة؛

ب. المدرسة الإجرائية (Operational):

تعتبر المفهوم عنواناً لمنظومة معايير لتقييم الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل: اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، المطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، تقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد. بعبارة أخرى، ترى هذه المدرسة مفهوم الحِكمة مؤشراً للانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلى التعامل العملي وتحديد مؤشرات قابلة للقياس لتقييم حالة الحكم وصنع السياسة، لاسيما في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي. لقد أشارت كثيرٌ من الكتابات في هذا الشأن إلى أنَّ الأسباب وراء تبني مفهوم الحِكمة تكمن في⁶⁷:

- (01) إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة؛
- (02) تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدول تحظى بتأييد ورعاية المنظمات الدولية، وذلك في سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان؛
- (03) تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة؛
- (04) تمكين منظمات المجتمع المختلفة من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان ذلك على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية والنقابات) أو على المستوى الجزئي (المواطنون).

الخاتمة

بناءً على ما سبق، يمكن إدراج محاولات تعريف الحِكمة ضمن تصورين أساسيين، أحدهما معياري (Normative) والآخر تحليلي (Analytic)، على النحو الآتي:

أ. التصور المعياري للحِكمة:

هو التصور المشار إليه على وجه الخصوص من قبل البنك الدولي باعتبار الحِكمة الطريقة التي يكتسب بها المسؤولون والمؤسسات العامة السلطة، أي مدى مطابقتها لمعيار الشرعية وطريقة ممارستهم لها لتشكيل السياسة العامة وتقديم السلع والخدمات العامة، والتي غالبًا ما يتم تجميعها في مصطلح المساءلة، وهو مصطلح يعبر عن الالتزام بتقديم الحسابات وتحمل المسؤوليات، بالقدر الذي لا يذكر شيئًا عن طبيعة العلاقات التي يتم إنشاؤها ولا اتجاه السياسات الناجمة عنها⁶⁸.

ب. التصور التحليلي للحِكمة:

لا يرتبط التصور التحليلي بالتصور المعياري ولكنه يوفر شبكة لقراءة (Grille de lecture) الملاحظات التي تم إجراؤها حول هيكل وعمل النظام السياسي والإداري. يُلفت مفهوم الحِكمة الانتباه إلى حقيقة أنّ المجتمع لا تحكمه الحكومة وحدها، بل هي جزء من شبكة معقدة من التفاعلات مع المؤسسات وجماعات المصالح لدرجة أنّ المؤسسات العامة لا تشكل إلا الجزء المرئي أو الرسمي من الحكم فقط. وكما كتب J. KOOIMAN، فإنّ الحِكمة هي "النسيج الذي ينبثق من الأنشطة الحاكمة للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والإداريين"⁶⁹.

وفي ضوء دراسة التعريفات السابقة، فإنّه يجب أن تتشابك بعض العناصر المفتاحية في تعريف وظيفي لمفهوم الحِكمة كالقيم، القواعد، المؤسسات، العمليات، المشاركة، الفاعلون، السلطة، الشرعية، المسؤولية، الفعالية، القرارات، السياسات، التنفيذ، التقييم، الإجراءات،

التفاوض والمصالح. تأسيسًا على ما سبق، يمكن أن نقدم تعريفًا إجرائيًا (Operational) للحكمة باعتبارها "مجموعة القيم والقواعد والمؤسسات والعمليات التي يشارك من خلالها الفاعلون الرسميون وغير الرسميين، العامون والخواص، في ممارسة السلطة وإضفاء الشرعية عليها وتقسيم المسؤولية، وذلك عبر مساهمتهم الفعالة في رسم السياسات وصنع القرارات وتقييم وتنفيذ الإجراءات. هذه القواعد والعمليات والقرارات والإجراءات هي نتيجة للتفاوض المستمر والتوافق حول المصالح المشتركة بين الفاعلين المعنيين".

إنه "من المدهش أن نرى كيف أصبح مصطلح الحكمة، الذي تم استرجاعه من وجود غامض باقي، كلمة منزلة في وقت من الأوقات، على رأس قائمة اهتمامات وكالات المعونة والحكومات والباحثين ووسائل الإعلام، لكن، وكما هو الحال في كثير من الكلمات الطنانة (Buzzwords) الجديدة، لا يكاد يكون هناك إجماع على معناها الأساسي ولا حتى أدنى فكرة عن كيفية تطبيقها بشكل ملموس، ومع ذلك، فهي موجودة وقد اكتسبت وظيفة رئيسية بحكم قدرتها على لفت الانتباه إلى مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بعمليات صنع السياسة العامة وهيكل السلطة"⁷⁰. ورغم كل الجاذبية المسبقة (A priori attractiveness) التي حظيت بها الحكمة من منظور صنع السياسات العالمية⁷¹، إلا أنها لا تزال وفق Frederickson تثير بعض الاشكالات، إن على مستوى النظرية أو الممارسة، على النحو الآتي⁷²:

- (01) تفتقد الحكمة للضبط المفهومي؛
 - (02) الحكمة، مفهوم مثقل بشحنات أيديولوجية وأحكام مسبقة اتجاه المؤسسات الحكومية والهياكل البيروقراطية التقليدية (الأرثوذكسية)؛
 - (03) تُشكل الحكمة إطارًا وصفيًا يؤكد على الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات بدلًا من التغيير؛
 - (04) تميل الحكمة إلى إعطاء دور غير متناسب للمؤسسات غير الحكومية على حساب المؤسسات الحكومية في الدول النامية، وهو ما لم يحدث في الدول المتقدمة.
- لا تزال الحكمة مفهومًا غير مكتمل (Inachevée) وإن تعددت تعريفاته. ومع ذلك، فقد أصبحت نموذجًا أساسيًا لسياسات التنمية⁷³.

الهوامش:

1 في افتتاحيته للعدد الأول من مجلة حكمة (HIKAMA) الصادر في شهر سبتمبر 2020، أرجع الدكتور عزمي بشارة سبب ترجمة Governance بحكمة وليس حوكمة، مثلاً، إلى كون حكمة تأتي على وزن

فعالة، والذي غالباً ما يصوغ ألفاظ النشاط الإنساني المهني، مثل صناعة وتجارة وإدارة. وإن اعتمدنا هذه الترجمة في دراستنا هذه، إلا أننا قد لا نتوافق مع استخداماته وفق هذا التصور التي تميل بقوة إلى تفضيل المقاربة الميكانيكية والمعارية، لتصبح الحِكمة النتيجة التلقائية لسلسلة من الإجراءات، على حساب تطوير الإمكانيات التحليلية النقدية للمصطلح، ما من شأنه أن يجعل مصطلحنا أشبه بأداة تكنوقراطية.

2 Bidyut Chakrabarty, Prakash Chand, Arindam Roy, *Public Administration in a Globalizing World: Theories and Practices*, Sage Publications, India, 2012, p.125.

3 Weiss Thomas G, *Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges*, Third World Quarterly, Vol.21, N°.5, October 2000, p.795.

4 Baron Catherine, *La gouvernance: débats autour d'un concept polysémique*, Droit et Société, 2003, Vol 2, N° 54, p.329.

5 Bibendum، المعروف أيضاً باسم رجل ميشلان، هو تيمة شركة Michelin الفرنسية لتصنيع الإطارات ورمزاً لعلامتها التجارية. تم إنشاؤه في عام 1898.

6 PITSEYS John, *Le concept de gouvernance*, Université Saint-Louis – Bruxelles, Revue interdisciplinaire d'études juridiques, Vol.65, 2010, p.207.

7 جان بير غودين عالم سياسة وأستاذ فخري بالجامعات. متخصص في تحليل السياسات العامة، السلطة المحلية، ...

8 Gaudin J-P, *Pourquoi la gouvernance?*, La bibliothèque du citoyen, Presses de sciences Po, Paris, p.33.

9 Tournier Charles, *Le concept de gouvernance en science politique*, Pap. Polit. Bogota, Vol. 12, N°.1, 2007, p.69.

10 Bevir Mark, *Governance: A Very Short Introduction*, Oxford University Press, 2012, p-p.13.14.

11 الحِكمة التفاعلية (Interactive governance) حسب Koimman J، هي إجابات (Answers) لمتنوع (Diversity)، تعقيد (Complexity) وديناميات (Dynamics) المجتمعات الحديثة، واستجابات (Responses) للقضايا المجتمعية الرئيسية كالفقر وتغير المناخ. تُسلط الحِكمة التفاعلية الضوء على التفاعلات بين الكيانات التي تنتمي لقطاع أو نظام مجتمعي، وتختلف عن غيرها من خلال التركيز على قابليتها للتطبيق (Governability).

12 تُشير الحِكمة النظامية (Systemic governance) حسب G, Bouckaert إلى تصميم النظام على المستوى الكلي (Macro level)، والذي يتضمن الضوابط والتوازنات الرئيسية، آليات التخصيص الرئيسية للموارد، اتخاذ القرارات الأساسية وتوزيع السلطة في المجتمع، وهي تنطوي أيضاً على مقارنة للحكم الشامل.

13 تشير الحِكمة التعاونية (Collaborative governance) حسب Chris Ansell و Alison Gash إلى الترتيبات التي تُشرك من خلالها المؤسسات العمومية الجهات الفاعلة غير الدولانية من ذوي

المصالح في عملية اتخاذ القرار في إطار تشاوري من أجل تحقيق توافق بخصوص رسم أو تنفيذ أو تقييم البرامج والسياسات العامة.

14 Doornbos Martin, 'Good governance': The rise and Decline of a Policy Metaphor?, *Journal of Development Studies*, Vol.37, N°.6, 2001, p.95.

15 Frederickson H. George & others, *The Public Administration Theory Primer*, Westernview Press, Second Edition, 2012, p-p.221-222.

16 أستاذ فخري للعلوم السياسية، معهد الدراسات الاجتماعية، لاهاي.

17 Chevallier Jacques, *La gouvernance, un nouveau paradigme Etatique?*, *Revue française d'administration publique*, N°105-106, 2003, p.210.

18 McCarney Patricia L, *Thinking about governance in global and local perspective*. *Urban Forum*, Vol.11. N°.1, p.2..

19 Ismail Serageldin was an Ex-Vice-President in the World Bank.

20 McCarney Patricia L, *Op.cit.*, p.3.

21 The World Bank, *Governance: The World Bank's Experience*, A World Bank Publication, 1994, p.XIV, Consulted the: 05/10/2023, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/711471468765285964/pdf/multi0page.pdf>

22 Hydén Göran, *Making the State Responsive: Rethinking Governance Theory and Practice*, in *Making The State Responsive: Experience With Democratic Governance Assessments*, Editors: Hydén Göran, Samuel John, New York, UNDP, 2011, p.11.

23 The World Bank, *Governance and Development*, A World Bank Publication, Washington DC, April 1992, p.1, Consulted the: 05/10/2023, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/604951468739447676/pdf/multi-page.pdf>

24 McCarney Patricia L, *Op.cit.*, p.4.

25 The World Bank, *Governance and Development*, *Op.cit.*, p.9.

26 World Bank, *Governance: The World Bank's Experience*, *Op.cit.*, p.xiv.

27 جاء على لسان رئيس البنك العالمي آنذاك جيمس وولفنسون (James Wolfensohn) بأن هذه النظرة المتطرفة تتعارض مع أدلة قصص نجاح التنمية: "...تتطلب التنمية دولةً فعالةً (Effective state) تلعب دورًا محققًا، ميسرًا، مشجعًا ومكملًا لأنشطة الشركات الخاصة والأفراد. من المؤكد أن التنمية التي هيمنت عليها الدولة (State-dominated development) قد فشلت. لكن الأمر نفسه ينطبق أيضًا على التنمية عديمة الجنسية (Stateless development)، وهي رسالة تُظهر بوضوح شديد معاناة الناس في الدول المنهارة (Collapsed states) مثل ليبيريا والصومال. لقد أظهر التاريخ مرارًا وتكرارًا أن الحكومة الجيدة (Good government) ليست رفاهية ولكنها ضرورة حيوية".

28 Hydén Göran, *Op.Cit.*, p.5.

29 Kaufmann Daniel, Kraay Aart, *Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Goinig?*, Policy Research Working Paper, The World Bank, p.6.

. The World Bank, *World Development Repport 2017 Governance and* ³⁰
the Law, p.4.

<https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/37d36069-72cf-5ac6-ae6c-8c1378d8c0ad/content>

- 31 UNDP, *Governance For Sustainable Human Development*, A UNDP policy document, 1997, p-p.2-3.
- 32 OECD, *Participatory Development and Good Governance*, OECD, Paris, 1995, p.14.
- 33 Asian Development Bank, *Governance: Sound Development Management*, August 1999, p.3.
- 34 African Development Bank, *Bank group policy on governance*, November 1999, p.7.
- 35 اتفاقية مبرمة بين الاتحاد الأوروبي و 77 دولة يشكلون مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي بكونونو، بنين في يونيو 2000. تلت اتفاقية لومي. وقد أقرت بتوسيع نطاق الشراكة لتشمل جهات فاعلة جديدة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والنيابات العمالية والسلطات المحلية. تشارك في المشاورات والتخطيط لاستراتيجيات التنمية الوطنية، مع توفير إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والمشاركة في تنفيذ البرامج.
- 36 Cotonou agreement, Consulté le: 20-04-2021,
<http://www.acp.int/sites/acpsec.waw.be/files/story-pdf/en/cotonou-agreement-en.pdf>
- 37 Lacroix Isabelle, St-Arnaud Pier-Olivier, *La gouvernance : tenter une définition*, Cahiers de recherche en politique appliquée, Vol.4, N°.3, Automne 2012, p.24.
- 38 Ibid, p.24.
- 39 Commission on Global Governance, *Our Global Neighbourhood*, Oxford University Press, 1995, p.2.
- 40 Simoulin Vincent, *La gouvernance et l'action publique: le succès d'une forme simmélienne*, Droit et société, N°.54, 2003, p-p.314-315.
- 41 Farazmand Ali, *Sound Governance Policy and Administration Innovations*, Praeger Publishers, 2004, p.11.
- 42 Weiss Thomas G, *Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges*, Third World Quarterly, Vol.21, N°.5, October 2010, p.795.
- 43 Beitone Alain. *Dictionnaire des sciences économiques*, 2e édition, Armand Colin, Paris, 2007, p.252.
- 44 Hermet Guy, *Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques*, 3e édition, Armand Colin, Paris, p.96.
- 45 DEFARGES Philippe, *La gouvernance*, Presses universitaires de France, Collection «Que sais-je? », Paris, 2003, p.96.
- 46 Rosenau James. N, *Toward an Ontology for global governance*, in *Approaches to Global Governance Theory*, Editors: Hewson Martin & Sinclair Timothy.G , p.296.
- 47 Kaufmann Daniel, Kraay Aart, & Mastruzzi Massimo, *Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators: 1996–2008*, policy Research Working Paper 4978, The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team, June 2009, p.5.
- 48 Taylor Zack, *Good Governance at the Local Level: Meaning and Measurment*, IMFG Papers on Municipal Finance and Governance, University of Toronto, p.5.
- 49 Fukuyama Francis, *Governance, An International Journal of Policy, Administration, and Institutions*, Vol.26, N°.3, July 2013, p.350.
- 50 Institut de recherche et débat sur la gouvernance, *Pour un croisement des approches de la gouvernance*, p.3.
- 51 WEISS Thomas. G, Op.cit., p.797.

52 , LE GALES Patrick, Gouvernance, dans Dictionnaire des politiques publiques, Editeurs: BOUSSAGUET Laurie et coll, Presses de Sciences Po, Paris, 2004, p.p.242-250.

53 Kooiman Jan, Governing as Governance, London, Sage publication, 2003, p.15.

54 Rhodes R.A.W, The New Governance: Governing without Government, Political Studies, 1996, XLIV. p.p.652.667.

55 Weiss Thomas G, Op.Cit., p.796.

56 The Governance Working Group of the International Institute of Administrative Sciences, 1996, Consulted the 21-5-2023, <https://www.gdrc.org/u-gov/work-def.html>

57. C. Majerowicz, La décentralization et la gouvernance locale: Quelle Contribution de la CTB?, Rapport d'étude, Coopération Technique Belge, Société Anonyme de droit public à finalité sociale, Avril 2006, p.7.

58. Ibid.

59 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ص.190.

60. UNDP, Governance for sustainable human development : a UNDP policy document, New York, Jan 1997, Consulted the: 18-06-2023, https://digitallibrary.un.org/record/492551/files/DP%2809%29_H9181.pdf

61 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة إسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، تم الاطلاع بتاريخ: 2023-05-16،

https://digitallibrary.un.org/record/459089/files/E_ESCWA_ED_2000_7-AR.pdf

62 فضل تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2002 تعريب مصطلح Governance بالكلمة العربية الحكم خلافاً لمحاولات التعريب في هذا المضمار التي نزعَت لتفادي الحساسية الفائقة التي تحيط بمسألة الحكم في كثرة من البلدان النامية باللجوء لكلمات، أو عبارات، تنقل الموضوع من ميدان السياسة الوعر إلى مضمار الإدارة، الأسهل تناوُلًا، مثل نظام إدارة الدولة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع. ويوحي تعريب آخر، وهو الحاكمية، بإجاءات دينية صارمة، ناهيك، عن عدم دفته. ويرى أن مثل هذه التعريبات يمكن أن تُفسّر بما يستبعد جانب مساءلة الدولة من قبل الناس من مفهوم الحكم، وفي هذا خطرٌ عظيم.

62 برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.101. تم الاطلاع بتاريخ: 2023-06-20.

https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/AHDR_2002_Complete.pdf

63 المرجع نفسه.

64 العدواني عيد فالح، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت، النهضة، مج.10، ع.4، أكتوبر 2009، ص.ص.96.67.

65 عبد الفتاح نبيل وآخرون، المنظمات الأهلية العربية والمحكومية: قضايا وإشكاليات وحالات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

66 ولد حامدن ولد حرمة سليمان ، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2006. ص.ص.124.114.

67 السلمي علي، الشراكة المنتجة: الطريق نحو التنمية الوطنية المتكاملة، ورقة مقدمة إلى اللقاء الفكري للشراكة المنتجة، الخرطوم، 15 يناير 2003.

EL HIJRI Lamiaa, Gouvernance et Stratégies territoriales: Le rôle des acteurs dans la gestion de leur territoire (Thèse de Doctorat en sciences de gestion), Université de METZ, 2009, p-p.37-38.

*Ibid.*69

Doornbos Martin, Good Governance: The Rise and Decline of a Policy Metaphor?, 70 *Journal of Development Studies*, Vol.37, N°.6, p.94.

Idem, p.95. 71

Frederickson H. George & al, *Op.cit*, p-p.221-222.72

. Séverine, Béllina, Hervé, Magro, Violaine, De Villemeur, *La gouvernance démocratique Un nouveau paradigme pour le développement?* (Paris:Karthala, 2008), p.7.